

أكد لـ«البناء» و«توب نيوز» أنّ الإجراءات الانتقامية لأردوغان تزيد درجة المخاطر على أمن تركيا والعالم

علي عبد الكريم؛ عون وفرنجية قامتان وطنيتان كبيرتان

لكن سورية تبارك ما يتفق عليه الحلفاء

حاورته روزانا رَمال - تحرير محمد حمّية

أكد السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم على أنّ الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها القيادة التركية بعد فشل الانقلاب تزيد درجة المخاطر والقلق على أمن تركيا والأمن العالمي، موضحاً «أنّ ما حصل ظاهريا هو أمر إيجابي بالنسبة إلى سورية لانشغال أردوغان في الداخل التركي وانكفائه عن استمرار عدوانه على سورية، ما سيسهل إضعافاً لفريق المسلحين، ولكن من جانب آخر الأمور مفتوحة على مجاهيل غير واضحة».

وأشار علي عبد الكريم، في حوار مشترك بين صحيفة «البناء» وقتنا «توب نيوز»، إلى أنّ «التصريحات المتناقضة التي يطلقها المسؤولون الأتراك تعبّر عن الحصار الذي أوصلت تركيا نفسها إليه وعن إرباك في السياسة التركية وإدارة أردوغان ولا نبنى عليها بشكل كبير، لكنّ الرهان هو على الهيمنة في المنطقة وعلى عثمانية جديدة سقطت وبالتالي الأمر بات مرهونا بالمتغيرات على الأرض».

وعن الموقف الإيراني من محاولة الانقلاب التركي، جزم السفير السوري «بأنّ موقف إيران مبدئي وترتبطا معها صدقة أو علاقة استرتيجية على المستويات كافة، فضلا عن أنّ إيران أدانت الدور التركي في سورية»، مضيفا: «سورية لا تتحوّف من الموقف الإيراني الواضح تجاه القضايا الأساسية، خاصة القضية الفلسطينية والعلاقة مع سورية ومواجهة الإرهاب».

وأعرب علي عبد الكريم عن استنكاره للعداءات على الجيش في تركيا، معتبرا أنها «استنساخ لما طبقوه في المدن والبلدات السورية برعاية أردوغان نفسه وفريقه من المنظمات الإرهابية التي ارتكبت المجازر وحاول البعض تسميتها بالمعتدلة». ولفت إلى وجود «حاجة ماسّة لأوروبا وأميركا والعالم ودول الإقليم لإيجاد حلّ للإرهاب الذي أصبح يشكل خطراً، وإذلا لم يُوضع له حدّ سريع سينفجر في وجه الجميع، محذرا من أنّ انفجار الوضع في تركيا يهدد أوروبا وأميركا أكثر من سورية»، التي رأى أنها على بوابة الانتصار الكامل على هذا الإرهاب بكلّ أذرعه، ولولا

● **كيف قرأت محاولة الانقلاب في تركيا وكيف تصف وقعها**
سوريين وهل هم معنيون فعلا في الداخل التركي أم أنّ الأمر مبالغ فيه؟
المواطنون في حلب ودمشق وكلّ المناطق في سورية لم يخفوا الانفعال الغفوي الأوّلي الذي تلغوه السادة، لكن بالنسبة إلى المراقبين الذين يقرأون خلفيّة وإرتدادات الحدث هناك مجال لأسئلة متداخلة وغير واضحة، خاصة أنّ الانقلاب لم يبدأ في المواقع القيادية الأولى في رئاسة الجمهورية أو في رئاسة الحكومة، كما أنّ قيادات الجيش الأساسية لم تكن جميعها مشاركة في إدارة الانقلاب ولكن في بداية الانقلاب، حتى أنّ السياسيين والاستراتيجيين توقعوا نشبة من الارتياح لدى سورية بسبب سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العدوان على سورية، كونه شريكا أساسيا في تدمير السلاح والمسلحين وكل صنوف التآمر كما كانت تركيا وحكومتها بوابة أساسية ومرجزيّة في هذا الأمر، ونظرا إلى حجم الرفض الشعبي التركي لتدخل أردوغان في سورية والعراق الاختلاف والتناقض في الرؤى والمواقف من أطراف سياسية داخل تركيا والمنطقة والعالم، كل ذلك يحمل نتائج لقراءات سابقة ولكن بعد أن فشل الانقلاب، اتخذت القيادة التركية إجراءات انتقامية تزيد درجة المخاطر والقلق على أمن تركيا والأمن العالمي. صحيح أنّ ما حصل ظاهريا امر إيجابي بالنسبة إلى سورية لانشغال أردوغان في الداخل التركي وانكفائه عن استمرار تصعيد اللّغة العدوانية ورعاية المسلحين والتسلح، ما سيضعف فريق المسلحين، ولكن من جانب آخر الأمور مفتوحة على مجاهيل غير واضحة.

● **أنتم لا تتجهون بأنّ هذا الانهزاز في حكم حزب العدالة والتنمية سيعود بالإيجابية المطلقة على سورية؟**
انتصار سورية على الوضع الذي يعبر، بغالبيةته العظمى، من البوابة التركية. أشار مخاوف دول كثيرة من إرتداداته عليها، لذلك بدأت المراجعات الأوروبية والأميركية والعالمية،

نتفهم مواقف حلفائنا في العلاقة مع أنقرة والتجارب صنع الثقة المتبادلة

وضمنياً تركيا من بينها، وإن بشكل غير كامل، وبالتالي فإنّ هذه المراجعة ستتطور وستهزم سورية الإرهاب، مدعومة من المحور الذي يتعاون معها من روسيا وإيران إلى الصين والراي العام في دول الغرب والداخل التركي والدول الداعمة للإرهاب.

● **قبل محاولة الانقلاب قال رئيس مجلس الوزراء بن علي يلدريم إنّ بلاده تريد أن تصفي الأزمات مع دول الجوار وفي اليوم التالي قال ما زلنا على موقنا تجاه سورية. هل تلمسون من خلال الفتوات الدبلوماسية تحيّراً في المزاج والسياسة التكتيكية تجاه سورية؟**
هذه التصريحات المتناقضة تعبّر عن الحصار الذي أوصلت تركيا نفسها إليه وعن إرباك في السياسة التركية وإدارة أردوغان ولا يُبنى عليها بشكل كبير. تركيا هي التي تحتاج إلى من يساعدها للخروج من أزمتها ولا تجد بوابات خلاص، خاصة بعد أن سقط الرهان على الهيمنة في المنطقة وعلى عثمانية جديدة، وبالتالي بات الأمر مرهوناً بالمتغيرات على الأرض.

● **كيف تنظرون إلى الموقف الإيراني الراض لمحاولة الانقلاب والداعم للشرعية والقوى المُنتخبة من قبل الشعب مع العلم أنّ إيران حليفة لسورية ومتضررة من دعم تركيا للمجموعات الإرهابية في سورية والمنطقة؟**
السياسة الإيرانية مبدئية، لكن طهران لديها مصالح تجارية واقتصادية مع أنقرة وتريد التخفيف من الخسائر في جانب وتحقيق أرباح واضحة في جانب آخر ضمن سياسة محسوبة ومدروسة. تركيا جارة إيران دولة إقليمية ولا مصلحة لإيران ولا لتركيا ولا للمنطقة في الصراع، الحكمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إنّها تزين خطيها ومواقفها، لكن عندما تحتاج الأمور وضوحا وحزما في الموقف لا تبخل إيران بذلك وهذا ما تدركه إدارة أردوغان وكل العالم الذي حاصر إيران في الملف النووي. موقف إيران مبدئي وترتبطا معها صدافة وعلاقة استرتيجية على المستويات كافة، وسورية المكتوبة بالعدوان الأردوغاني حريضة على الشعب التركي وعلى العلاقة معه، ولا نشك بحرص إيران على عدم انفجار الوضع في تركيا بما يؤذي تركيا وإيران والمنطقة، لكنّ إيران أعلنت أنّ الدور التركي في سورية سيئ ومدان.

● **قبل إنّ الموقف الإيراني من محاولة الانقلاب هدفة عدم قطع جسور التواصل مع تركيا من أجل المفاوضات**

صمود سورية لانهارت المنطقة.

وشدّد السفير السوري على «أنّ خطر الإرهاب يفرّض على تلك الدول الاتصال والتواصل مع سورية»، كاشفا «أنّ الوفود البرلمانية الأوروبية التي زارت سورية جزء منها ملعن وبعضها بقي سرايا، وأنّ سورية تتلقى الاتصالات من دول غربية بهدف الانفتاح عليها الذي كان البعض يتحاشاه في السابق».

وتطرق إلى الشان اللبناني، داعياً إلى «التكامل والتنسيق بين جيشي وحكومي سورية ولبنان والتعاون لإعادة النزاحين السوريين إلى أرضهم، رافضاً «أي نية أو مخطط دولي لتوطيتهم في لبنان».

وفي الملف الرئاسي، اعتبر علي عبد الكريم أنّ رئيس

لكي تبقى صلة الوصل بين تركيا وسورية لمصلحة سورية، كما علاقة حزب الله الجيدة بتركيا وبقطر. فهل توافق على ذلك؟

لا نعارض أن تنسج إيران علاقات مع دول في العالمين العربي والإسلامي، فهي دولة إسلامية وتحرص على اللغة التي تتخاطب بها هذين العالمين ولكن حيث تقتضي الأمور حسماً لا تتخطى. سورية لا تتخوف من الموقف الإيراني الواضح تجاه القضايا الأساسية، خاصة القضية الفلسطينية والعلاقة مع سورية ومواجهة الإرهاب ولكن لا تريد قطع الجسور مع أحد، ورغم دور بعض الدول في دعم الإرهاب من تلقف دمشق الباب أمام أي مبادرة للحوار كي لا تتخذ ذرائع ضدها لأنها تحرص على الراي العام في سورية وفي البلدان الشقيقة وفي البلدان التي يقود حُكامها عملية تسليح واحتضان المسلحين، كذلك الموقف الروسي. عندما يتراجع أردوغان عن مخطئه الاجرامي يمكن البحث حينها بصريح اللجم هذه الانفذاعة من دون دماء أفضل من تحقيقها بخسائر أكبر ومن دون المساومة على العبادي: هناك تنسيق مستمر مع روسيا وإيران وبنق بصدقائنا وحلفائنا والتجارب تؤكّد ذلك وتعطي مصداقية مستمرة.

● **هناك لقاء مرتقب بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في الأيام القليلة المقبلة. هل سينعكس هذا اللقاء إيجابا على الأزمة السورية؟ وكيف ستقبل دمشق تراجع موقف أنقرة؟ وهل هي جاهزة لعلاقات دبلوماسية معها؟**

الموقف الروسي، منذ بداية الأزمة السورية، كان ينطلق من التفاهات والاتفاقات بين الدولتين. روسيا شريك حقيقي في الحرب على الإرهاب وكان موقفها واضحاً وبأنّ على تركيا إغلاق حدودها تجاه السلاح والمسلحين ولم يتغير ذلك، وعندما توقف تركيا، رغبة أو مرغفة، احتضان السلاح والمسلحين يتحقق هدف سورية وروسيا وحلفائهما وهدف الشعب التركي أيضا الذي تضمر من السياسة التركية الحفقاء، خصوصا مما يجري اليوم من ارتكابات نظّر إليها بقلق و ألم، الأمر الذي سينعكس سلبا على أمن أوروبا وآسيا والأمن العالمي.

● **تقول صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية أنّ هناك انقلاباً جديداً في وقت قريب جدا في تركيا وسيكون ناجحا هذه المرة. هل هذا ممكن بعد ردة الفعل الوحشية للقيادة التركية؟**

ردات الفعل هذه تجعل كل الاحتمالات واردة، من دون أن نغفل دور ومصالح الدول المؤثرة في تركيا.

● **تمّ إنقاذ أردوغان مرتين، الأولى بمساعدته على تشكيل حكومة في الجولة الثانية من الانتخابات الأخيرة والثانية في محاولة الانقلاب عليه. هل تعتقد أنّ إحدى الجهات الدولية أفضلت الانقلاب وأثقت الرئيس التركي؟**
كل الاحتمالات واردة، لكن لا زرى أنّ أردوغان رابع في ما جرى رغم الريح الذي يشهه ظاهريا. الانتداءات على الشعب والموظفين والمشاهد البشعة التي نشاهدها في استنساخ لما طبقوه في المدن والبلدات السورية برعاية أردوغان نفسه وفريقه من المنظمات الإرهابية التي ارتكبت المجازر وحاول البعض تسميتها بـ«المعتدلة»، والتي يستقوي بها أردوغان لتدمير بنية دولة كان رصيدها مجاليتها واقتصادها الذي كان ينمو وبنية الجيش الوطني المتناسك والنهضة العلمية.

● **قال وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون خلال لقائه وزير الخارجية الأميركية جون كيري إنّنا متفقون على تحديد شباط المقبل موعدا للتوصل إلى سلام في سورية، ما رأيك؟**

هناك تحشّط في المواقف الأوروبية، خصوصا بعد اشتداد مخاطر الإرهاب على عواصم الغرب. إنّ موقف بريطانيا وفرنسا من العدوان على سورية ورعاية واستمرار الإرهاب يعبر عن ارتباك أكبر في سياسات هذه الدول وبالتالي لا يستطيع أي مسؤول سياسي أميركي أو أوروبي أن يتجاهل الخطايا التي ارتكبت في تصنيف الإرهاب والعدوان على سورية والعراق وليبيا وليبنان وتونس ومصر الآن، ولولا رعايا هذه الدول التي تدعى محاربة الإرهاب لما انتشر هذا الإرهاب في العالم. هذه الدول لا تستطيع الاستمرار في المكابرة وسنضطّر، نتيجة الصراع داخل دولها، إلى أن تخرج من مكابرتها وتصطف بشكل واضح وتعترف بخطاياها في دعم الإرهاب، أما التوقيت الأهم فهو الذي يقوم فيه الجيش السوري والقوى الحليفة والقاعدة الشعبية بإجراء مصالحت في كل سورية تفرض على الذين راهنوا على سقوط سورية من الداخل إعادة النظر في مواقفهم هناك حاجة ماسة لدى أوروبا وأميركا والعالم ودول الإقليم إلى إيجاد حلّ للإرهاب الذي صار خطرا إذا لم يُوضع له حدّ سريع سينفجر في وجه الجميع، أخشى البوابة التركية على أمن أوروبا، سورية الآن ملاذ للعبء الأكبر في مواجهة الإرهاب ومحمّ لكلّ الذين يحاربون الإرهاب. انفجار الوضع في تركيا يهدد أوروبا وأميركا أكثر من سورية وهي بوابة الانتصار الكامل على هذا الإرهاب بكلّ أذرعه، وستنتصر

البناء

السنة الثامنة / الخميس / 21 تموز 2016 / العدد 2132

Eighth year / Thursday / 21 July 2016 / Issue No. 2132

اجتماع في وزارة الصناعة لمتابعة سبل حماية الإنتاج الوطني

عقد وزير الصناعة الدكتور

حسين الحاج حسن قبل ظهر أمس في الجلسة مقارنة النقاش من اجتماعاً مخصصاً لمتابعة دراسة سبل حماية الإنتاج الوطني. شارك في الاجتماع المدير العام للوزارة داني جدعون، المديرة العامة ومؤسسة المقاييس والمواصفات المهندسة ليلى درغام، المدير العام لمعهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الفرز، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل، أعضاء مجلس إدارة الجمعية، رؤساء نقابات وقطاعات صناعية.

وقال الحاج حسن: «نحن نمر في مرحلة صعبة على كل المستويات بدءاً من عدم انتحساب رئيس للجمهورية، وشلل المجلس النيابي، وتعثر الحكومة، والدين العام، والتخبط السياسي والاقتصادي وازمة النزاحين السوريين وغيرها من الملفات الشائكة. كما أنّ غياب السياسات الاقتصادية طوال السنوات الماضية زاد من تقادم الأمور. لقد خصص مجلس الوزراء جلسة حكومية لمناقشة

مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثاني يختم أعماله؛ للاستفادة من أموال المغتربين في مجالات إنتاجية

اختتم مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثاني أعماله، الذي نظّمته في بيروت مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع مصرف لبنان والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» واتحاد الغرف اللبنانية، برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري وحضوره.

وأشار البيان الختامي للمؤتمر، إلى أنّ من مزايا النجاح أنّ المؤتمر «حقّق في دورته الثانية، وبشهادة الكثيرين، نجاحا بمقاييس مختلفة ولا سيما لجهة حجم ونوعية المشاركين والقضايا التي تمّ طرحها، وقد تميّز بالآتي:

● أولاً: الاهتمام الرسمي بالمؤتمر الذي تمثّل برعاية ومشاركة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري وبالخطاب الشامل الذي تناول فيه الوضع الاقتصادي الحقيقي وعلاقة لبنان بالمغتربين، والدور الذي يلعبه المغتربون. كما عكس خطابه دعمه للمؤتمر وللمبادرات التي تهدف إلى تمكين وتفعيل صلاص المغتربين بوطنهم الأم. ثانياً: أنّ النقاشات والمداخلات التي تمت خلال جلسة الافتتاح وجلسات العمل تمحورت كلها حول أهمية الاقتصاد الاغترابي بالنسبة إلى لبنان الذي يشكل لفته الحقيقي وجسب تعبير إحدى المداخلات «أنّ كل بلد في العالم ينهني عند حدوده الجغرافية لكن لبنان يبدأ بعد حدوده الجغرافية».

ثالثاً: اتسمت النقاشات والمداخلات بالصرامة الموضوعية مبنية العوامل الإيجابية التي تجذب المغتربين إلى لبنان والعوامل السلبية التي تضعف عودة المغتربين فيترددون في الاستثمار في لبنان. رابعاً: كان المؤتمر مناسبة لتكريم كوكبة من المغتربين الذين حققوا نجاحات وإنجازات في بلدانهم بحيث استحقوا توثيها وتكريما من قبل الجهة المنظمة، حيث تولى الرئيس بري شخصياً تسليهم دروع التكريم.

وأكّد المؤتمر، للأهمية الاقتصادية للاغتراب ولا سيما من خلال تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج التي تراوح ما بين 7 و8 مليارات دولار سنوياً والتي تسهم بالاستقرار مقارنة مع المصادر الأخرى للتدفقات المالية الخارجية». وأشاروا إلى «الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في نمو وتنمية الاقتصاد اللبناني كونها تعطي للحاصل العجز الحاصل في الميزان التجاري وتسهم في تعزيز الاستهلاك المحلي ورفد ميزان المدفوعات وتنمية المخرجات الوطنية».

كما شدّدوا على «وجوب السعي إلى استقطاب أموال المغتربين للاستثمار في مجالات إنتاجية تخلق فرص العمل أمام اللبنانيين وتهيئة المناخ الاستثماري اللائح لاجتذاب هذه الاستثمارات». وقرّر الجميع «بوجود العديد من الشوائب والمعوقات وكيفية تلبيتها».

وكيفية تلبيتها».

وأشار البيان إلى «أنّ مرسوم رقم 16/3791/2016 لم يصدر خلسة أو تحت الطاوله، إنما صدر في جلسة علنية لمجلس الوزراء بتاريخ 30 حزيران 2016 المتعلق بتعيين الحد الأدنى الرسمي للأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تلبيتها».

وأشار البيان إلى «أنّ مرسوم رقم 16/3791/2016 لم يصدر خلسة أو تحت الطاولة، إنما صدر في جلسة علنية لمجلس الوزراء بتاريخ 30 حزيران 2016، وأعلنه وزير الإعلام من ضمن قرارات مجلس الوزراء الرسمية في الجلسة المذكورة وصدّر في الجريدة الرسمية أسود على أبيض».

وأكد أنّ هذا التعديل «لا يسا ل من قريب ولا من بعيد بالحد الأدنى للأجور المحدد شهرياً بـ675 ألف ليرة لبنانية. وفي هذا السياق فإنّ وزارة العمل لا ولن تسمح بالمس أو إعادة النظر بالحد الأدنى، لا بل هي تنتظر الفرصة المناسبة عند تحسن الوضع المالي والاقتصادي في البلاد للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور بغية زيادة القدرة الشرائية للعمال والمستخدمين في القطاع العام والخاص».

وتوضّح لسلط الحاصل حول الحدّ الأدنى اليومي للأجور (26 أو 30 ألف ليرة)، أوضحت الوزارة «أنّه حين صدر مرسوم تحديد الحد الأدنى في 25/1/2012 بادر الوزير السابق شربل نحاس إلى احتساب الأجر اليومي (30 ألف ليرة) الأمر الذي

السنة الثامنة / الخميس / 21 تموز 2016 / العدد 2132

Eighth year / Thursday / 21 July 2016 / Issue No. 2132

اجتماع في وزارة الصناعة لمتابعة سبل حماية الإنتاج الوطني

الحاج حسن؛ لمراجعة الاتفاقيات وفرض رسوم حماية

عقد وزير الصناعة الدكتور

حسين الحاج حسن قبل ظهر أمس في الجلسة مقارنة النقاش من اجتماعاً مخصصاً لمتابعة دراسة سبل حماية سائر القطاعات التي تتعرض للإغراق وهي: اللبان والأجبان البيضاء، الدواجن، الأحجار التزيينية،اللاستيك، السورق، مواد البناء، الألبسة والصناعات النسيجية، المفروشات، مصنعات البطاطا، المصنوعات الجلدية والأحذية، العصائر، الطحين، المصوغات، المعليات الغذائية وغيرها. ولقد طلبت من الصناعيين المعنيين اعداد دراسات كاملة عن كل قطاع تثبت أنّ الإنتاج المحلي من السلعة المطلوب حمايتها كاف وضامن لعدم الاحتكار وعدم رفع الأسعار ويتمتع بالجودة والمواصفات.»

وأكد الحاج حسن أنّ «الإجراءات والأكبات المطلوب تنفيذها ستقوم بها وزارة الصناعة ومؤسسة المقاييس والمواصفات (ليبنور) ومعهد البحوث الصناعية بالتنسيق مع سائر الوزارات والادارات المعنية»، مشيراً إلى أنّ «هذا الأمر أصبح توجهاً عاماً لدى الحكومة».

المالية العامة للدولة. وطلبت دراسة سبل حماية سائر القطاعات التي تتعرض للإغراق وهي: اللبان والأجبان البيضاء، الدواجن، الأحجار التزيينية،اللاستيك، السورق، مواد البناء، الألبسة والصناعات النسيجية، المفروشات، مصنعات البطاطا، المصنوعات الجلدية والأحذية، العصائر، الطحين، المصوغات، المعليات الغذائية وغيرها. ولقد طلبت من الصناعيين المعنيين اعداد دراسات كاملة عن كل قطاع تثبت أنّ الإنتاج المحلي من السلعة المطلوب حمايتها كاف وضامن لعدم الاحتكار وعدم رفع الأسعار ويتمتع بالجودة والمواصفات.»

وأكد الحاج حسن أنّ «الإجراءات والأكبات المطلوب تنفيذها ستقوم بها وزارة الصناعة ومؤسسة المقاييس والمواصفات (ليبنور) ومعهد البحوث الصناعية بالتنسيق مع سائر الوزارات والادارات المعنية»، مشيراً إلى أنّ «هذا الأمر أصبح توجهاً عاماً لدى الحكومة».

مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثاني يختم أعماله؛ للاستفادة من أموال المغتربين في مجالات إنتاجية

اختتم مؤتمر الاقتصاد الاستمارية وفي مقدمها الآتي:

- التراجع الحاد في المؤشرات التي تتعلق بضعف معدلات التنافسية الاقتصادية في العديد من المجالات مما يجعل لبنان في مراتب متدنية جدا على المستويين العربي والدولي.
- تعثر ولتخلف الفئاد التحتية الاساسية.
- استشراء الفساد في القطاع العام وتقضي البيروقراطية.

● **ضعف أداء القضاء وتخلفه عن مواكبة التطورات ولا سيما لجهة عمليتي تبادل اللوائح أمام المحاكم وصعوبة التبليغات مما يؤدي إلى تاخر البت في الدعاوى.**

- تعثر عمل المؤسسات الدستورية ولا سيما في ظل الشكوى الرئاسي وانكاساته على السلطين التشريعية والتنفيذية».

وأكّد المؤتمر، في الوقت نفسه، «وجود عوامل إيجابية للاستثمار في لبنان ينبغي تسليط الأضواء عليها ولا سيما لجهة النظام الاقتصادي الجر، وحرية انتقال الأموال، والموارد البشرية الكفوة نظراً إلى وجود 50 جامعة»، متوهمين «الدور الذي يلعبه مصرف لبنان في هندساته المالية ومن خلال رزم الحوافز التي يوفرها للمصارف من أجل التسليف باليرة وبقوائمه مدعومة. كما توقف المشاركون عند التعميم رقم 331 الذي يشجع المصارف على المساهمة في رأس مال الشركات الناشئة في مجالات اقتصاد المعرفة».

كما أكدوا «أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي كقناة أساسية لتحويلات العاملين في الخارج، وذلك بفضل انتشاره الواسع في 30 دولة، وشبكة فوعه المحلية والخارجية وأهمية دوره في تمويل نشاطات المغتربين»، وأشاروا إلى «أهمية انخراط لبنان في النظام المالي العالمي ولا سيما لجهة مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي ما يشكل إطاراً آمناً للتحويلات».

وشدّدوا على «أهمية القطاع المصرفي بالنسبة إلى المغتربين من خلال الخدمات المميزة التي يوفرها لهم في الداخل والخارج، كما أهمية المغتربين بالنسبة إلى المصارف، إذ أنّ 40 في المئة من الودائع المصرفية تعود إلى غير المقيمين»، مؤكداً رغبتهم «في جعل مؤتمر الاقتصاد الاغترابي حدثاً دورياً يتعقد في شهر تموز من كل عام مع ضرورة عقد مؤتمرات اغترابية متخصصة على المستويين الجغرافي والقطاعي».

ورأى المشاركون أنّ خطاب الرئيس بري من حيث مضمونه وشموليته يشكل وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر، وتمنّوا عالياً التوصيات التي تضمنها.

«العمل» تؤكد عدم المسّ بالحد الأدنى للأجور

، فتم الطلب إلى هيئة التشريع

عارضته هيئة التشريع والاستشارات لاحقاً. وتابع البيان: «خلال شهر آب 2012 طلبت وزارة الطاقة والمياد من وزارتي المالية والعمل التدقيق في هذا الرقم لمعرفة ما إذا كان مطابقاً للقوانين اللبنانية».

الشركة العقارية للإنماء والتسويق ش.م.ل.
دعوة إلى جمعية عمومية عادية
سجل تجاري بعبدا رقم /2021089/

عملاً بأحكام نظام الشركة يدعى مساهمو الشركة العقارية للإنماء والتسويق ش.م.ل. إلى جلسة الجمعية العمومية العادية التي تُعقد في مقرّ الشركة في منتجج السانتيليتي – فيطرون مبنى الإدارة، يوم السبت في 8/20/2016 الساعة الرابعة من بعد الظهر للبحث في الأمور التالية:

- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة حول أعمال 2015، والاستماع إلى تقرير مفوض المراقبة عن عام 2015، ومراقبة لعام 2016.
- الموافقة على أعمال وحسابات عام 2015.
- إبراء ذمّة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على الأعمال التي قاموا بها خلال عام 2015.
- الموافقة على حساب المساهمين الدائن.
- إعطاء التراخيص إلى أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادتين 158 و159.
- انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات.
- لمن يرغب من المساهمين في الترشيح إلى عضوية مجلس الإدارة تقديم طلب ترشيح إلى أمين سر الشركة قبل 10/08/2016، على العنوان: الدكانة، سنتر (GGF)، بلوك «ب» الطابق السادس، غانم وشركاه – مكتب تدقيق.
- التداول بخصوص حوض السباحة.
- أمور مختلفة.

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور هاروتيون ابراهيم زايكيان